الآراء السواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

التي شاعت في أوربا في القرون الوسطى وكانت

تؤكِّد إن الملوك أو رؤساء الدول يتمّ اختيارهم

لحكم شعوبهم من قبل الله تعالى تعييناً، أي

إنهم لا يستمدون سلطانهم من شعوبهم بل من

مصدر هذا التفويض أي (الله سبحانه)، وإن

أي اعتراض على هؤلاء الملوك إنما هو اعتراض

على حكم الله، وهذا ماعناه لويس الرابع عشر

يقوله الشهير: (أنا الدولة والدولة أنا) أو ما قاله

غليوم الثاني: «أنا المختار من السماء، الذين

يستمد سلطانه من الله»(القاموس السياسي

وهوما يمكن الرجوع به إلى بعض حكّام المسلمين

أيضا في الصدر الأول للإسلام حين زعم بعضهم

أنهم معيّنون من قبل الله تعالى و لا حق لأحد في

رفضهم أو تبديلهم أو اختيار غيرهم، لأن الحكم

كما زعموا (قميصا ألبسه الله لهم) ولايحق لأحد

تغييره أو تبديله، وهو ما كان يجري على ألسُن

الحكام الأمويين والعباسيين من بعدهم، وعلى

ومن هذه التعريفات يمكن توصيف الفرق بين

النظريتين الديمقراطية والدكتاتورية، وبعدها

دراسة الشخصيتين الناشئتين عن كل منهما،

ففيما تتسم الشخصية الديمقراطية بالروية

والتسامح، والرؤية الاستقلالية المعتدلة في

الطرح والتنفيذ، والقدرة على الإنسجام مع

الأخرين، ويكون صاحبها أقل تمرّدا على الواقع

وأكثر انتماءً للجماعة، وأطـوع على التفاهم

والتنسيق والعمل المشترك، يكون صاحب

الشخصية الثانية، أي الشخصية الدكتاتورية

على العكس تماما، إذ يتسم بالقطعية والجزمية

والبتيّة، فيصادر الأخرين ويلغيهم ويحذفهم،

ويمارس ضدهم كل ألوان الاستبعاد والإقصاء

والتهميش، وربما التهشيم والتصفية والقتل،

وهنو ما حصيل فعلاً على امتداد العصور

امتداد قرون من الزمان.

والتأريخ.

الدستور، يُعتبر من العوامل القوية التي تمنع قيام ما أسماه (توكفيل) (طغيان الأكثرية).

كما إن قيام مؤسسة معنوية قوية غير مرئية

تسمى (الرأي العام) هي أفضل وأهم مقاييس المناخ الديمقراطى الذي يراد تأسيس نظريته

وتفعيل دوره في التأثير على السياسات العامة.

وترى هذه الموسوعة أيضاً، أنه بدون الشعور

بالمساواة المعنوية والمادية، وبدون ممارسة

الشعب دوره في الحوار وصناعة القرار، يصعب

تفجير طاقات المواطن وتحرير مكنوناته الدفينة

التي يسحقها الكبت والحرمان بالتأكيد، ويأتي

الخوف والتردد والشعور بالامتهان والإهمال

إضافة إلى ذلك، إنه وبدون التقاليد الديمقراطية

فإن الرأي العام يمكن أن يُغيّب عن ممارسة

تأثيره الضروري في فرض احترام الإنسان،

والعمل على توفير مستلزمات تقدمه، بل يصعب تحقيق التنمية السياسية والسلم الأهلى

الاجتماعي، لأن الشعب، وفق هذا المفهوم ، هو

مصدر الشرعية، وبدون هذه الشرعية الشعبية

تبقى الأنظمة معرضة للاهتزازات السياسية أو

وإذا أضفنا الثورة التكنولوجية والانفتاح

الحضاري والثقافى الناشئ عن تطور وسائل

الإعلام والاتصالات كالانترنيت والفضائيات،

فان إقصاء الديمقراطية أو حظر ممارستها

يحعلان احتمالات الصدام في الوسط الاجتماعي

المقموع حاضرة أو جاهزة في أية لحظة، و ذلكَّ

نتيجة الشعور بالاضطهاد والابتعاد عند ركب

الحضارة، وما تخترنه عقدتا التخلُّف والنقص،

من إحباط ومرارة وعُقد يمكن أن تولد لحظات

اشتعال وغضب وثورة لا تُحسب عواقبها ولا

ولعل هذا هو ما نراه حاصلاً في الثورات العربية

اليوم بعد صبر طويل وظلم أطول مارسه حكام

هذه الشعوب على شعوبهم لم يترك لهم خيارا إلا

هذه الطريقة التي لها ضريبتها بطبيعة الحال.

وحين نقول إن سيئات الحرية أفضل من حسنات

الاستبداد فإنما هو لتقليص هذه الضريبة رغم

ومهما كانت هذه الضريبة باهظة فإنها يمكن أن

تكون أقل كلفة من ضريبة الاستبداد لا سيما إذا

كانت هذه الشعوب قادرة على انتزاع حقوقها

ديمقراطيا وهو ما حصل فعلا في مصر وتونس

أما ما يحصل في ليبيا واليمن والبحرين فإنما

يعدر عن عدم قدرة حكام هذه الشعوب على

اختيار الطريق الأقل كلفة وهو خيار منح هذه

الشعوب حريتها في تقرير مصيرها بعيداً عن

سياسات القمع والهراوات التي لا يتمخض عنها

إلا عنف وعنف مضاد تكون ضريبته تخريب

وإذا تحدثنا بعمق أكبر بلحاظ التقدم الكبير

في عالم الاتصالات الذي وفّر أسباباً كثيرة

لنجاح هذه الثورات حيث تجاوزت القائد الرمز

والحزب القائد، أو أمة الحزب وحزب الأمة

مضافا إليها الوعى الجديد لأبناء الجيش في

التحامهم مع أبناء شعبهم ودفاعهم عنهم من

جهة ودفاعهم عن أرواح رموز السلطة الحاكمة

أمام الغضب الشعبي. كل ذلك يوفر على الدولة

والشعب دماء عزيزة لا ينبغى أن تراق وثروة

محروسة لا ينبغي أن تُهدر .

الملاد وقتل العماد.

تعرف حدودها.

الانقلابات العسكرية، والثورات الدموية...

على بقيتها الباقية.

(الموسوعة السياسية - المجلّد ٢ ص ٧٥٢).

على هامش الصراحة

استذكاراً لصراحة (أبوكاطع)

_ إحسان شمران الياسري

نستعير في هذا العمود بعض ما كتبه الراحل (شمران الياسري-أبو كاطع) قبل أكثر من ثلاثة عقود، لنُريح الناس من الصخب الإعلامي، وليستذكروا سخريته ممن كانوا مسؤولين عن خلق المعاناة لهم.. فالترويح عن الناس جزء مهم من تعزيتهم عما ينقصهم، وكان الراحل رائداً في إبهاجهم.. وستكون الاستعارة . دون تلميح بصلتها بزماننا، بل يكفي أن يستمتع القارئ بها،

حكاية عن الضبع والبّو... (

لمنة ليس فعلاً يستوجب الاعتذار، عدم التزامي بوصية صديقى المثقف، الذي وصف الطريقة المثلى للقراءة: ان لا تَحرك شفة، ولا تختلج في وجهك او رقبتك عضلة. ولقد حاولت التقيد بوصيته، لكنني احيانا، أندمج بما أقرأ أو أكتب فيرتفع صوتى لدرجة تجاوز المكان.. حدث شيء مثل هذا، وبجانبي زميلي خلف الدواح، فتحت المعجم الوسيط.. قلبت صفحاته.. توقفت عند حرف الضاد.. شرعت بالاقتباس مرددا بصوت عال

الضبع.. (الضبع) جنس من السباع أكبر من الكلب وأقوى،

(ضبعت) الدابه- ضبعا: ارادت الفحل واشتدت شهوتها. فهي (ضبع) فلان: جبن وكان في خُلق الضبع.

قاطعنى خلف الدواح بضحكة مفاجئة، فتساءلت بعينى مستغرّباً.. فهم نظراتي المتسائلة وأجاب عليها بلهجة إنكار: الضبع جنس من السباع!!

قلت وفي صوتي رنة غضب:

لبيخة) هاي حسبة قاموس، ما عليك منها..

غاموسك ايكول الضبع نوع من انواع السباع.. واتريدني

وأوضحت له ان من يريد الكتابة عن (الضبع) يتعين عليه ان يلمُّ بـ (تاريخه) ويعرف عنه كل شيء: من القاموس والتاريخ والجغرافيا والحكايات الشعيية.

ويضحك.. ويضحك.. حتى اصبت بعدوى الضحك. ووجدتني جاريه. ثم مسح عينيه بطرف (يشماغه) وقال بصوت من

جلمة (بّو) إكتبها من الغاموس وآنه هم اسولفلك سالفة على ذيج السنة جابت هايشتنه عجل.. من بعد يومين مات العجل..

تغرز الهايشة وننحرم من لبنها.. لكن يا ابوكاطع ياخوى، على البو (الله لا يرد البو) كل ليلة تسحله الجلاب.. واتشوفنا نتراكض وراها.. وحايرين وين

انضم (البو). يوم من الايام كالت ام حسين. اريد اجرب الهايشة هلبت الله يهديها وتحلب من غير (بو) حتى نخلص من طلابته.

(البو) و أخذه للمزبلة واشلى عليه الچلاب: . چوچ چوچ چوچ. كضى شغلنا من البو!!

کل خمیس:

ويخمّن (رباط الحجي):

وهى كبيرة الرأس قوية الفكين (مؤنثة) وقد تطلق على (الذكر والأنثى).. (الجمع) أضبع (الضبعان). الذكر من الضباع (الجمع) ضباعين.

ضبعة وضبعي. (الجمع) ضباع ضباعي.

هاي يا اسباع المصّخمة اللي طلعت كرايب الضبع ؟!

. خلف لا تحط روحك بالتعرفها و الما تعرفها (كل طبيخة الك بيها

. يبعد چبدي كون انته، الله يسلمك، كل اللي تغراه اتصدج بيه، انوب تريدني انه هم اصدج مثلك ؟!

أفهمت خلف الدواح ما هي حكاية الضبع من (الفها الي يائها)..

عالب خلف الدواح ضحكته وأخيراً تغلبت عليه، فاخذ يضحك

ألف استغفر الله ياربي، لكن اكلك.. مادام الحسبة هيج.. لا تتعب روحك وتدور مناه ومناه. انصحك اتشوف بغاموسك

ومعلوماتك مثل هيچ حاله لازم انسوي جلد العجل (بو) حتى لا

راحت ام حسين بجدرها. حلبت الهايشة على اربعة وعشرين حباية، بغير (بو)، اجت ام حسين بشرتني.. وجنت اركض على

ماجد الشمري



لعل أحدث تعريف للديمقراطية هو «انها حكمُ مجموعة من الناس يشارك جميع أفرادها في اتخاذ القرارات التي تتعلق بهم مشاركة مباشرة أو غير مباشرة، أو إنهم يستطيعون المشاركة في ذلك» هذا التعريف جاء في كتاب (الديمقراطية - كارل كوهن

أما التعريف الثاني فقد ورَدَ في (الموسوعة السياسية) وجاء نصّه كما يأتي:

«الديمقراطية: نظام سياسي اجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأي المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرّة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة. ويعود أساس هذه النظرية إلى المبدأ القائل بأن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر الشرعية، وبالتالي فإن الحكومة مسؤولة أمام ممثلي المواطنين، وهي رهن إرادتهم.

وتتضمن مبادئ الديمقراطية ممارسة المواطنين حقّهم في مراقبة تنفيذ هذه القوانين مما يصون حقوقهم العامة وحرياتهم المدنية وقيام تنظيم الدولة وفق المثال الأتي:حكم الشعب لصالح الشعب بو اسطة الشعب» الموسوعة السياسية: المجلّد ٢ ص ٧٥١.

وعلى ضوء العبارة الأخيرة، وبتعبير أدقّ يمكن تعريف الديمِقراطية بأنها نظام سياسي أو اجتماعي يُمثّل فيه الشعب بنوابّ مفوّضين عنه لأَجَلِ معينًن. بمعنى «إنها سلطة متصلة بالشعب خلافاً للسلطة المسلطة عليه أي (الدكتاتورية)، وخلافاً للسلطة المنفلتة أي (الفوضوية)» (معجم المصطلحات الاجتماعية ج٣- إعداد الدكتور خليل أحمد خليل دار الفكر اللبناني ط١ سنة

وفى العصور المتأخرة صارت كلمة الديمقراطية تُطلق على أنظمة الحكم التي يكون فيها الشعب رقيبا على أعمال الحكومة، وحيث تتجسّد هذه الرقابة عبر مجالس نيابية، أي نواب ينتخبهم الشبعب ويكونون نواباً له أو ممثلين عنه في جهاز السلطة، ولهم حق إصبدار القوانين والحديث باسمه أو نيابة عنه أيضا.

ولما كانت الديمقرطية خلاف الدكتاتورية، فهي على النقيض تماما من نظرية (التفويض الإلهي)

الديمقراطية في التاريخ

يمكن القول إنّ أول من مارس الديمقراطية، بمعناها الواسع قبل التمثيل النيابي أي حكم (الشعب لنفسه) وبدون ممثلين أو نواب هم الإغريق، وتحديدا في مدينتي أثينا واسبرطة في القرن الرابع قبل الميلاد، إذ كانت في كل مدينة من هاتين المدينتين حكومة صغيرة منبثقة عن اختدار أهالي المدينة لرجالها أجمعهم، وكان الاسم الذي يُطلق على هذه الحكومة هو (حكومة المدينة). وفي بعض الأحيان كان كل أفراد المدينة يشاركون في حكم مدينتهم، إذ يجتمعون في هيئة تسمى (جمعية عمومية) فيتشاورون في كل أمور الحكم وينتخبون الحاكم ويُصدرون القوانين ويُشرفون على تنفيذها ويضعون العقوبات على المخالفين. وهذا يعنى أن (حكم الشعب) هذا كان مطبقاً بصورة مباشرة في كلتا المدينتين المذكورتين، وكانت لفظة الديمقر اطية منطبقة على الواقع تمام الانطباق... (مذاهب فكرية معاصرة- محمد قطب- دار الكتاب

الإسلامي- قم- ص ١٧٨) . إلا إن هذه الصورة المثالية الجميلة من صور الديمقراطية انتهت بانتهاء (حكومة المدينة) هذه في كل من المدينتين المذكورتين وإن ظلت محفورة في ذاكرة الأجيال كصورة من صور الحكم المثالي في التأريخ.

وبعد سيادة مصطلح الحق الإلهى المقدس المنبثق من نظرية التفويض المارة الذكر والتي وسمت العِهد الروماني في ظل الكنيسة واعتبار الحاكم ظل الله في الأرض، وبعد عهد الإقطاع الذي لم يُبق للأِمة هو الأخر وجودا حقيقيا إلا بوصفها «قطعا أدمية لاصقة بالطين لا كرامة لها و لا حقوق» (نفس المصدر)وصار الإقطاعي، قنًا من أقنان الملك يفرض إتاواته وضرائبه على الفلاحين بالإكراه والقوة، ويقدّمهم جنودا (لجلالته) ليموتوا من أجل تحقيق أهوائه

بعد كل ذلك انبثق المخزون المثالي في التجربة الديمقراطية المذكورة والكامن في العقلية الأموال، ولكنه في نفس الوقت، وكما هو دائماً،

وبعد سلسلة مخاضات وصراعات وحروب راح ضحيتها ملايين البشر قامت خلالها محاكم تفتيش رهيبة وسجون ومقاصل، وبيعت فيها صكوك غفران وتجارة بالدين وإعدام علماء وساسة ومفكرين، جاءت الديمقراطية لتكون (البديل) المناسب الذي يُعوّل عليه التوفيق بين هاتين الطبقتين الساعيتين إلى السلطة : الطبقة الرأسمالية المتحكمة بالسوق وبيدها مفاتيح

وانتزاع الحقوق أو بعض الحقوق. بعد ذلك جاءت الثورة الفرنسية لتحرّك مشاع الحريّة والإخاء والمساواة عبر الشعارات التي رفعتها، فكانت نقطة الانطلاق لمرحلة الديمقر اطية

وخلاصية هذه التجربة كما رأيناها ونراها اليوم في غرب أوربا وأمريكا، هي وجوب إشبراف الشبعب على أعمال الحكومة، أي إلغاء الحق الإلهى المقدس، ونظرية التفويض والظل، وإخضاع الحكومة لرقابة الأمة، وفصل السلطات الثلاث، وتخويل الحكومة صلاحية السلطة التنفيذية فقط، وإعطاء الشعب حقوقه الإنسانية التي حُرم منها أكثر من ألف عام في

وترى الموسوعة السياسية، إن مبدأ فصل السلطات وإحقاق حقوق الفرد الثابتة بموجب

الأوربية، ولكن الثورة الصناعية ومارافقها من بروز للرأسمالية كطبقة جديدة مهيمنة على رأس المال ووسائل الإنتاج، جاءت لإجهاض هذا الحلم الجميل، وصار الشعب هو الطبقة المسحوقة التى تعمل وتكد لصالح أصبحاب رؤوسي

هؤلاء الملوك وأنيابهم.

ظل الأنظمة الإقطاعية والرأسمالية.

الطبقة الثائرة المتمرّدة التي تسعى إلى المشاركة في الحكم وانتزاع حقوقها المشروعة من مخالب

السلطة، وطبقة الشعب التي تسعى للمشاركة

التي نشهدها في العالم اليوم...



السياسية في العراق منذ عام ٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا، الأولى التوافق والثانية الأزمة، ولا يمكن لنا أن نتجاهل هذا مطلقا على اعتبار إن العملية السياسية في البلد ارتكزت على التوافقية بوقت مبكر جدا، وكلاهما تنتج الأخرى ، فالتوافق ينتج أزمة في مرحلة من مراحله ، والأزمة في حلولها تنتج التوافقات،هذا المشهد تكرر أكثر من مرة ليس في تشكيل الحكومات العراقية فقط بل حتى في إقرار الكثير من القوانين وما زلنا نذكر أزمة قانون الانتخابات وما شكله من أزمة كبيرة أثرت كثيراً حتى على موعد الانتخابات نفسها.

م حسين علي الحمداني

واليوم نعيش أجواء أزمة سياسية ينظر إليها الجميع من زوايا عديدة ، ولكي نكون أكثر صراحة في تناولنا لها فإننا نقول بأن الأزمة الحالية تختلف عن الأزمات السابقة التي مرت بها العملية السياسية في البلد و أقلها خطورة ، ومبعث هذا الاختلاف يكمن بأنها أزمة داخلية وجاءت بوقت يسمح كثيرا بتجاوزها أو تجاهلها ،وهذا ما دفع بقوى سياسية كالتحالف الوطنى لأن يطرح مشروع حكومة الأغلبية السياسية ، هذا المشروع الذي سبق وأن طرح قبيل الانتخابات من قبل دولة القانون وسعيه لحكومة الأغلبية ولكن جاءت النتائج بخارطة برلمانية مغايرة تماما وأجبرت كل الأطراف على تشكيل حكومة الشراكة الوطنية.

وعندما نقول بأن الأزمة الحالية هي الأقل خطورة على العملية السياسية في البلد إنما لنؤكد أن أقصى تداعيات سلبية ممكن أن تحصل تتمثل بانسحاب أحد الأطراف وأخذه دور المعارضة البرلمانية ، وهذا إن حصل فإنه يصب في صالح العملية الديمقر اطية من خلال وجود معارضة قوية داخل البرلمان ويؤمن في نفس الوقت حكومة هي الأخسرى أكثر قوة مما هي إلأن ، وبالتالي يمكننا القول بأن ثمة تصحيحاً للديمقراطية في البلد ممكن أن يحصل . ولكن هل سيحصل هذا ؟ هل ستفرّط بعض القوى بمكاسبها في السلطة التنفيذية من أجل أن تأخذ دور المعارضة ؟ بالطبع لا يمكننا أن نتخيل شخصاً يشغل منصب وزير

أو نائب رئيس جمهورية أو نائب رئيس وزراء يتخلى عن منصبه الذي (كافح و استقتل) في سبيله من أجل أن يأخذ دور (المعارضة)، ونحن هنا نتحدث ولدينا شواهد ماثلة أمامنا ، في الجمعية العامة عام ٢٠٠٥ لم ينسحب رئيس الجمعية حاجم الحسنى رغم انسحاب قائمته ، وتكرر هذا في الحكومة السابقة مع وزير التخطيط علي بأبان ،وبغض النظر عن مدى إيجابية هذا إلا أنه يؤكد حقيقية مهمة بأن العملية السياسية في البلد تسير وفق قرارات ارتجالية وليست ثمة قواسم مشتركة داخل الكتلة الواحدة وليس هنالك قرارات ملزمة لأحد ، وبالتالي فإننا لا يمكن أن نجد من يرغب

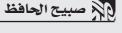
كما قلنا أزمة داخلية لا أجندات خارجية تقف بممارسة دور المعارضة ،ثم إن الأزمة الحالية

وراءها بدليل إنها لم تثر على مستوى الإعلام العربى فى ظل تراجع أخبار العراق بصورة عامة عن المشهد الفضائي العربي وسط موجة الثورات المسيطرة على الفضائيات العربية والعالمية منذ أشهر . وبالتالي فإن عامل الوقت لم يكن في صالح من يثير هذه الأزمة أو يحاول أن يجعل منها قضية تشغل الرأى العام العراقي خاصة وإنها جاءت متزامنة مع انتهاء مهلة المئة يوم التي حددتها الحكومة في ٢٧ شباط الماضي ، لهذا فإن المواطن العربي يجد أن صناعة أزمة سياسية في العراق سهل جدا على شركاء العملية السياسية ، خاصة وإن الغاية من هذه الأزمة ليس خدمة الشعب

بقدر ما هي حالة إفلاس سياسي واضحة جدا ، وهذا الإفلاس ليس محصوراً بهذه القائمة أو تلك بل يشمل الجميع ، لأن الجميع في الحكومة ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يخرجوا من أزمة الخدمات سواء في الصحة أو الكهرباء أو البنى التحتية أو حتى حالات الفساد وتزايد العمليات الإرهابية النوعية كما حصل في الديوانية يوم الثلاثاء ٦/٢١ وقبله في صلاح الدين والأنبار وديالي إلا بافتعال أزَّمة من أجل مزيد من التوافقات خاصة وإن ثمة ثلاث حقائب وزارية مهمة جداً مازالت في ملعب الشراكة تنتظر الحسم النهائي بالتوافق الذي اعتدناه وبات عرفاً عراقياً.

العراقي كما يروج في البيانات والخطابات

نظم المعلومات ومكوناتها



لعلّ من المفيد لأغراض هذا الموضوع أن نبدأ ببعض التعريفات لمصطلحات يشيع استخدامها الأن بين المهتمين بقضية المعلومات وتنظيمها ، وهذه المصطلحات هي: نظام المعلومات نظام استرجاع المعلومات

بنك المعلومات قاعدة المعلومات

وإذا تناولنا المصطلح الأول " نظام المعلومات نجد انه وان كان يستعمل استعمالاً تبادلياً مع المصطلحات الثلاثة الأخرى في بعض الأحيان ، إلاّ أن هناك من يرى وظائف نظام المعلومات في مفهوم رجال الاتصال تتجاوز حدود عمليات الاقتناء والتنظيم والاختزال والاسترجاع لتمتد الى عمليات إنتاج المعلومات ونشرها ، كما أنها تشمل أيضاً مختلف أشكال . الاتصال السمعي والبصري.

وإذا كان لنا ان تقسم دائرة الاتصال الكاملة إلى أربع حلقات متتابعة هي: إنتاج المعلومات ، تجميع المعلومات ، تنظيم المعلومات واختزانها، استرجاع المعلومات ، ثم ما يترتب على هذا الاسترجاع من نتائج، وهي النتائج التي تؤدي الى تغيير الحالة الفكرية للمستفيد من المعلومات ، ثم ما يترتب على هذا التغيير من نتائج ربما أدت إلى إنتاج معلومات جديدة ، فإنه يمكن القول بأن "نظام المعلومات" هو التنظيم او النمط الذي يحكم تدفق المعلومات في أي مجتمع سواء أكان هذا المجتمع مكوناً من مجموعة من المتخصصين في موضوع معين أو مؤسسة معينة أو مجتمع وطني أو إقليمي أو المجتمع العالمي بأسره ، وبذلك فإنه يمكن القول أن هناك نظام معلومات متخصص في مجال معين وقاعدة معلومات في مؤسسة معينة ونظام وطنى للمعلومات في دولة معينة ونظام عالمي للمعلومات، أما نظآم استرجاع المعلومات فإنه يشمل أي جهاز أو تنظيم يعمل على تجميع أوعية المعلومات بأشكالها المختلفة ورقى، فلم مصغر ، قرص ممغنط، أو مضغوط ..الخ"

وتنظيمها وتحليلها واختزالها وتوفير سبل استرجاعها سواء كان هذا الجهاز معتمداً على الأساليب اليدوية أو شبه الآلية، أو الآلية المتطورة " الحاسبات الالكترونية ". إن المصطلحين الأخيرين "بنك المعلومات " و "قاعدة المعلومات

هما الأساس في عملية تصميم شكل البطاقة الوطنية الموحدة وحقول البيانات والمعلومات التي تخص المواطن مع الأخذ بنظر الاعتبار أن إنجاز هذا العمل يجب ان يقوم به مكتب استشاري متخصص بنظم المعلومات والمعلوماتية ، حيث تراعى في عملية التصميم للبطاقة الموحدة أهمية جعلها مفتوحة للتغييرات والإضافات التي تحصل عند حدوث تغييرات في البيانات للأمور الاجتماعية الخاصة بالمواطن ولا يفوتنا وجود إجراءات أخرى لبناء وتأسيس قاعدة معلومات متكاملة ، أن تجري عمليات إحصائية واستبيانيه واستطلاعية وغيرها من الإجراءات والأليات المتبعة لتنفيذ هكذا مشروع.